

خريف فنزويلي عابس

عبد المنعم علي عيسى

رد الرئيس الفنزويلي نيكولا مادورو يوم الخميس الماضي على تلميحات وشائطن التي تحمل بين طياتها تهديدات بغزو بلاده عسكرياً بالعدوة إلى حشد الطاقات وتعيبة الجيش ما يشير إلى أن كاركاس تتوجه من النيات الأمريكية، والسؤال هو هل تمثل تلك التهديدات طابع الجدية؟ أم إن لها وظائف وطابع أخرى؟ لم تذكر تلك التلميحات الأولى من نوعها فقد سبقتها نظرية لها أثناء احتجاجات ديسمبر ٢٠١٦ كانت أكثر جلاء منها، وبشكل عام أضحت فنزويلا شوكة في الحلق الأمريكي منذ وصول الرعيم هوغو شافيز إلى الحكم في العام ١٩٩٩ وما أثار خفيته وشائطنه أن هذا الأخير الذي تقدّم بأفكاره الثائرة يعيشون بوليفار الذي حرر أطليبياً وآمناً لآلافه، لم يكن بمثابة تأثيره على كامل المغارفية الفنزويلية وإنما عمل على أن تكون ذلك التأثير عابراً للحدود فدعا إلى قيام تكميل اقتصادي وسياسي بين بلدان القارة للوقف بوجه الرأسمالية الساعية لنهب ثروات الشعوب، وبموجب الوقت الذي يعيشون في بوليفار الذي حرر أطليبياً وآمناً لآلافه، بدأ ذلك الأثر يظهر وهو ما تضمنه بوصول السياسي إيفو موراليس إلى سدة السلطة في بوليفار العام ٢٠٠٣ ويتقدّم بعدها بـ٢٠١٥ ويعتبر هذا القانون بكل القوانين الدولية التي تختلف في تبنيها على أن شافيزين عازم على استعادة الوعي الاشتراكي بعدما فقد هذا الأخير برقة منه مطلع تسعينيات القرن الماضي.

في وجهة نظره، تعمّد العدالة الاجتماعية في تقييم التداعيات معه وكانت الدوافع تقتصر على إسهام النصوص، ففي أيام ٢٠١٥ زار رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا آزنان كراكاس ليعلن منها «ضرورة نسيان الدول الفقيرة التي فوت قطار التاريخ» وفي حينها على شافيزين في ذلك الطرح بالقول: «إن هذا الرجل يعتقد أن العدالة الاجتماعية كان آخر هرماً في بيته». ومن ثم تطرّق وشنطن للسلطة وكانت من المحاولات الانقلابية كان آخر هرماً في بيته. في غضون ذلك قتل وأصيب ١٠٠ مدنيين بغازه شهراً طيران العدوان السعودي على حافظة تعز.

استند النظام إلى قاعدته الجماهيرية الواسعة التي لم تخذله، والفتاح حوله لاستطاعه إعادة شافيز إلى قصر ميرافلوريس بعد ٤٨ ساعة من مقادرهما، والأمر نفسه تكرر في بعد سفره مادورو أيضاً بعد أشهر قليلة من وصوله إلى السلطة وكانت اعتيادات آذار ٢٠١٣ ثم ثالثة احتجاجات ديسمبر ٢٠١٣ التي شعرت فيها المعارضة أنها باتت أقوى من ذي قبل بعد حقق اليمن أغليبة كبيرة في الجمعية الوطنية في انتخابات ٢٠١٥، وما جرى هو أن المعارضة قررت النقطة الفرصة سريعاً خشية التحولات التي اعتادها الشارع الفنزويلي فضلاً عن لجهتها مادورو واتهامه بالتشيّب بالسلطة تحت أي شكل كان، وأنه يتصدّر هذا الأخير إلى طريقه إلى انتخابات رئاسية مبكرة من المفترض أن تجري في تشرين الأول المقبل وفيها سيكون رهان المعارضة كلياً على إمكان حسارة مادورو حال انتصاره في البلاد.

منذ ذلك أقرّ القرآن الماضي شهادة فنزويلا حال انتقامات حاد بين معتكرين أهل الشاشة، عزّزته سياسات شافيزين وكذا سلفه مادورو، وهو يقوم على إثبات أعلية من الفقراء والمهمشين، والثاني يمثلصالح الرأسمالية التي تدعّمها CIA ويقوم أساساً على طبق التجارة والصناعتين الذين يملكون مصالح وعلاقات مع الخارج، ولذا فإن الشاهد السياسي الفنزويلي يات محكماً بما يدور في العالم بين هذين المعتكفين إلى حد بعيد.

السؤال الآن: ما الذي تغير بين مرحلي حكم شافيزين ومادورو؟ وماذا استقوت المعارض على السلطة بهذه الدرجة من الفرق؟

لم يكن الفارق بين الرجلين ينحصر في الكاريئر الشخصية التي كانت تمكن شافيز من تحدث إلى شعبه لـ«ساعة أسيوية»، وإنما كان ناجماً من الرؤى بشكل أساسية إداً لطالما كان هذا الأخير وعلى الرغم من حرصه على إعلاء صوته وإدانته لأميركا مؤمناً بأن فنزويلا يجب أن تبقى مخالصه للعملية» الأميركي الأولى لأنها ببساطة لا تستطيع العيش بعقود صغيرة يمكن أن تجربها مع الصين أو إيران أو سوريا، إلا أن ذلك «الأخلاص» يجب أن يكون حكراً على مؤسسات الدولة التي تمسك بمقاييس الاقتصاد، إلا أن هذه الصورة أثبتت رأساً على عقب عند مادورو لتترافق قضية الدولة على تلقيب المصالح والمالي وتتحول المزرة التي تضع فنزويلا في الرتبة الثانية كأكثر مصدر للنفط مع أميركا من ورقة قوة إلى عباء تقبل بات يرخي بظله التقليدة على مواقع القرار.

أول قانون إسرائيلي يسمح للمستوطنين بشراء أراض في الضفة

للشرع، مشروع قانون يسمح

لليهود بشراء الأرض في الضفة الغربية، لأول مرة منذ النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨.

وذكرت صحيفة «هارتس» أنه جاء في تفسير الاقتراح أن الوضع في

الضفة الغربية اليوم يستند إلى اردن صدر عام ١٩٥٧ والذي منع شراء الأرض في الضفة الغربية

من قبل أولئك الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية أو أي دولة

عربية أخرى.

ويسمح هذا القانون بطلاق العنان

للمستوطنين لشراء الأرض في الضفة المحتلة، في مقابل ذلك تزع

ملكية الفلسطينيين لأنّهم تحت

اسم «أراضي الدولة».

ويعتبر هذا القانون من أكثر القوانين

كونه لا يعترض بالضفة المحتلة

أرضًّا فلسطينية محتلة، وبعثتها

جزءاً من سياسة الاحتلال

الإسرائيلى»، ولا يكتفى هذا

القانون بكل القوانين الدولية التي

صدّرت حول الأرضيات الفلسطينية

ال المختلفة، والتي تمنع ذلك

الاستيطان في أرض محتلة.

إلى ذلك عبرت دائرة الأوقاف

الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى

المبارك عن استنكارها وغضبها

الشديدين على انتهاك

وزير الزراعة والتربية الريفية

في حكومة الرئيس الإسرائيلي

يواري إيليل على رأس مجموعة من

المستوطنين بفتح أبواب المسجد

مؤكدة أن انتهاكه ي يأتي على

خلفية شن غارة على زرعة أحد المنشآت في مديرية

الإسكندرية ببنایة تبتغيها

التي يسمح لأعضاء المواطنين

ومنتقلاً لهم في حفاظي صدعة

والحادي عشر الميلاد

بايقاع الأراضي.

وأكيدت دائرة الأوقاف

هذه التصريحات الاستفزازية

في بيانها على

بيانها